

بوسعيد: إعادة توجيه الإعانات هي السبيل الأمثل ليستفيد منها المواطنون

الحكومة تؤجل الحسم في ملف دعم السكر وغاز البوطان سنة أخرى

المساء

ما يزال ملف الدعم العمومي، الذي تخصصه الدولة لعدد من المواد الاستهلاكية الأساسية، يحظى بالاهتمام، خاصة مع «عجز» الحكومة عن إيجاد حلول عملية تمكن من تقليص الفاتورة الثقيلة التي تتحملها الميزانية العامة، خاصة ما يتعلق بمادتي السكر وغاز البوطان، وهو ما يبدو واضحا من استمرار ضخ ملايين الدراهم في مشروع قانون مالية السنة المقبلة.

ويشكل مال الدعم الحكومي للصندوق أهم نقطة مثارة في هذا الملف، خاصة مع تعالي الأصوات بضرورة توجيه الدعم، خاصة في مادتي السكر وغاز البوطان، إلى الفئات المستحقة، وهو الخطاب الذي تتبناه أيضا الحكومة، وشدد، غير ما مرة، عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة ووزيره في الحكامة، محمد الوفا، علانية على هذا التوجه، دون أن يتم اتخاذ أي إجراء ملموس لتنفيذه، على اعتبار صعوبة تحقيق السيناريوهات المقترحة، فضلا عن كلفتها السياسية المرتفعة.

وكانت معطيات صادرة عن صندوق المقاصة كشفت أن تحملات المقاصة المتعلقة بدعم مادتي غاز البوتان والسكر، بلغت خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015، ما يناهز 7.900 مليون درهم، مقارنة مع 12.314 مليون درهم السنة الماضية، وتوزع هذه التحملات على 5.523 ملايين درهم استهلكها توزيع غاز البوتان، و180 مليون درهم لنقله، بالإضافة إلى 259 مليون درهم تتطلبها استيراد غاز البوتان من الخارج. وقال التقرير الدوري الذي يصدره الصندوق إن تحملاته بخصوص السكر بلغت 1.938



المقاصة المتوقعة، حسب التقرير، ما يناهز 10,56 مليارات درهم منها 6,5 مليارات درهم لفائدة غاز البوطان. دون احتساب الدعم المقدم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وعلى أساس سعر متوقع للنفط الخام بـ 61 دولارا للبرميل، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ديسمبر 2015، وسعر متوقع لصرف الدولار بـ 9,5 دراهم للدولار، قدر التقرير نفقات المقاصة برسم هذه الفترة بـ 3,4 مليارات درهم، منها 2,16 مليار درهم لفائدة غاز البوطان.

2016 على تخصيص غلاف مالي بقيمة 15,55 مليار درهم لصندوق المقاصة، وسيوجه هذا الغلاف المالي لدعم غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين من جهة، وللتدابير المواكبة وبالخصوص الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وعلى أساس معدل سعر النفط الخام الذي بلغ 55 دولار للبرميل خلال الفترة ما بين يناير وشتنبر 2015، وسعر صرف الدولار الموافق لهذه الفترة بـ 9,76 دراهم للدولار، بلغت نفقات

خصصت لتقديم مشروع قانون المالية 2016، أن «هذه الإعانة استفادت منها أكثر المقاولات الصناعية، ما يستدعي إعادة توجيهها لجعل المواطنين يستفيدون من خدمات أساسية، خاصة في مجال الصحة»، معتبرا أن إعادة توجيهها يجب أن يتم وفق قانون تنظيمي. وفي انتظار الحسم في التخريجة الأنسب التي تضمن الاستفادة الفئات التي تستحق، تستمر الحكومة في ضخ ملايين الدراهم في خزانة الصندوق، إذ ينص مشروع قانون المالية لسنة

2.003 مليون درهم تتوزع على 2.003 مليون درهم للسكر المستهلك، و65 مليون درهم للسكر الخام المستورد. آخر الخرجات الحكومية، كانت لحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، الذي أكد أن إعادة توجيه الإعانات المخصصة لصندوق المقاصة نحو الاستثمار العمومي وصندوق التماسك الاجتماعي، هي السبيل الأمثل لفائدة المواطنين. وأوضح بوسعيد، في رده على سؤال حول رفع الدعم عن السكر، خلال ندوة صحافية